بالمحرمين المتعاقبين فلا يجب الترتيب بينهما اذ المحل واحد والتقدير سيله فلو
ضرب بيده على التراب مسح بها حدا هما وجهه والاخرى يده اليمنى
صح وسنة للمتيمم ضربتان لوجه ويدها في المجاور المجهولة على الندب وهذا
ما صححه الرافعي وقال النووي الصحيح المنصوص وجوب ضربتين وان
لم يكن بعزبة بخلاف نحو الجنب الحائل للتيمم ضربتان منزلة
للوجه وضربة لليدين الى المرفقين وهو موقوف على ابن عمر فانه
يحمل الاستيعاب بضربتين وحيث الزيادة ولا ينفض التراب
بل لو وضع يده على تراب فعلق بها غبار كفى كما في التعليل واحتمال التراب
من الهواء وسن التفريج للاصابع من كل من الضربتين اما في الاولى فلزوال
اثار الغبار باختلاف مواضع الاصابع اذا تفرقت واما في الثانية
فليستعين بالواصل عن المسح بما على الآلة فان لم يفرج في الثانية
لزمه تخليل الاصابع الفا كالواصل قبل مسح الوجه والا يسن
احتياطا وفي التنبيه اي الضربتين نوع بالندب اي على
الندب ليكون المسح بجميع اليد اتباعا للسنة قلت عللهم
صوابه في ضربته ثانيه اجابة اي نزع الخاتم ليصل التراب المحل
ويكفي تحريكه بحيث لو فرضت الخاتم لم يدخل تحته
محل فرض لما مر وسنة تحريكه اي التراب من كفيه او ما يقوم
مقامهما ان كان كثيرا بالنفض او النفخ بحيث يحكي قدر الحاجة
لئلا تتشوم به الخلقة اما مسح التراب من اعضاء الوضوء للتيمم
فالاجب ان لا يفعله حتى يفرغ من الصلاة كما نص عليه في الام
وسن البسمله وبدء ويمنى على اليسرى والموالاة بين المسحتين كالوضوء
في الثلاثة ويعيد التراب ما في الاولا ومن سننه امرار التراب
على العضد وان لا يرفع يديه عن الصعيد حتى يتم مسح وجهه ويجب
للقبله فالمحدث النووي ويتبعي من النهاد بين تعمده كالوضوء
والغسل وابطله اي التيمم مع ما يبطل الوضوء ردتها
المتيمم لا انه للا مستبلحه وهو مستثنى مع الردة بحلاف
والغسل وابطله اذا كان لفقد الما قبل ما فيها فرغ اي قبل
شروعه في الصلاة بان لم يفرغ من تكبيرة الاحرام توهم وجود
الما وان زال المرء بها لوجوب الطلب حينئذ بخلاف توهم
وهم من التوهم ما فوقه بالاولى اما بعد شروعه في الصلاة
بتوهم اوشك او ظن وسيأتي حكم الشك فانما يبطله التيمم
او نحوه

ايوجوه اذا كان بحيث لو منع من استعماله بحله فاذا وجد مانع منه
لعدش وسع يحول بينه وبينه وتوهم الماء بجسما يمارا ده يقوله
بطلوع الركب او الرفيق في تخييله اي ظنه مما اوهو في تخييله
ما فاعل الامر المنصوب وقيل التاني مرفوع والالا السراب او ما توجد
اول النهار كما له صاحب القاموس وقال الجوهري هو ما يرى
النهار واخره كالماء يرفع الخوص وليس هو السراب وان لم يبقى اي
الماء قدر او نحوه للطهر فانه يبطل تيممه لوجوب استعمال الناقص
كما مر وانت بانه يكفي على لغة واحدة ويبطل تيمم مانع من استعمال الماء كان وجد
الماء وحصل الشك في انه المبيح ولو كان في الماء في بعضها اي الصلاة
دنسا او نقله فانه يبطله ان كان واجدا قبلها وقبلها كصلاة المتيمم
عدم النقد الا اذا فاجدة في استمرار حينئذ بحلاف ما يجيء
نضائر ضه كصلاة المتيمم بسفر النقد الملا يبطل بتيممه لتلبسه
بالمفقود بلا مانع من استمراره فيه كوجود الماء الرقيه في الصوم
ريفارق بطلان صلاة الراعي فيما لو ابصر فيها وقد قلنا في القبلة
بانه هنا قد فرغ من البدل وهو التيمم بحلاف ثم فانه ما دام
في الصلاة وهو مقبل وكلهم يعلم انه لو انتفى المانع اثنا كبيرة
الاحرام من صلاة مستوفر فيها بالتيمم لم يبطل تيممه وليس هذا
بعيد بفرض فرضها دون قضايا المتيمم الحاكم بالبطلان وهنا
بعلمه فيما يأتي القرض والنفل ومثلا بحر فضا فرضه يقوله
مثلا سمع وراي اي علم فيها اي في الصلاة ما ولا مانع قد اقام
فيها كان وصلت سفينته دارا قامته او بلى القاصر الاتمام
فانه يبطل تيممه تغليبا لحكم الاقامة في الاولى والحدوث عالم
يتمه في الثانية لان الاتمام كافتتاح صلاة اخرى افتقاره الى
تصد جديد واناد تعبيره بثم انه لو تاخرت الرؤية عن الاقامة
الى الاتمام او قارنتها لم يبطل تيممه وبه صرح في المجموع والتحقيق
فيما في التاخر اوصل سن صلاته الشخص المتيمم الذي حضر
صلاة فرضها بان كان في سفر وليس بعلم فوائته اي الماء بان علم
بقلة عند سلامه او شك وهو عبر عالم بفوائته فيبطل
عند سلامه لوجود الماء فان علم فوائته وهو في الصلاة
فلا يبطل تيممه وانه عند القراع فاقد الماء وهذا احد وجهين
صححهما الرافعي والراجح في الروضة بطلانه ايضا انه صنف بروية الماء

على التنوين للاضافة
المتيمم عمل الرفيق
راقبي